

Distr.
GENERAL

S/1999/404
9 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٢٢ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم، بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩، تقريراً عن التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من أجل تسوية مسألة بريفلانكا المتنازع عليها، وكذلك عن السبل الممكنة لتيسير التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، إذا ما احتاج الطرفان إلى مساعدة من هذا القبيل. ويغطي هذا التقرير التطورات التي استجذبت منذ تقريرتي المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر الوثيقة S/1999/16).

٢ - وتتألف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا من ٢٧ مراقبا عسكريا (انظر المرفق) يرأسهم كبير المراقبين العسكريين، العقيد غرايم ويليامز (نيوزيلندا). وخلال الفترة المستعرضة، جرى نقل مقر البعثة من دوبروفنيك - التي كانت مقرا لوجود الأمم المتحدة في المنطقة منذ عام ١٩٩٢ - إلى كافتات، التي تقع على مقربة من منطقة عمليات البعثة في بريفلانكا. ونتيجة لنقل المقر، انخفض عدد المراقبين العسكريين من ٢٨ إلى ٢٧. وكان من المنتظر، بعد فترة من التنظيم، أن يعمل نقل المقر على تمكين البعثة من تبسيط عملياتها، الأمر الذي يساعد بدوره على إحداث تخفيض إضافي طفيف في عدد المراقبين العسكريين. بيد أن التطورات التي استجذبت في المنطقة منذ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ حدت بالبعثة إلى إعادة النظر في التبسيط المقترح في الوقت الراهن. وسوف تسعى البعثة إلى تحقيق هدفها في ظل الوضع الراهن، بما في ذلك إمكانية زيادة تخفيض عدد المراقبين العسكريين، بحيث لا يمس ذلك التخفيض بعمليات البعثة. وسوف تنتهي الولاية الحالية للبعثة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٣ - ووفقا لولاية البعثة، فإنها تواصل رصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا والمناطق المجاورة في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من السلاح، عن طريق القيام بدوريات بالمركبات وعلى الأقدام على جانبي الحدود، ما لم تمنعها من ذلك القيود التي يفرضها على الحركة هذا الطرف أو ذاك. وتعتقد البعثة اجتماعات منتظمة مع السلطات المحلية بهدف تعزيز الاتصال، وتخفيف حدة التوتر، وتحسين السلامة والأمن، وتعزيز الثقة بين الطرفين. ويقيم كبير المراقبين العسكريين اتصالات مع السلطات في زغرب وبلغراد من أجل معالجة المسائل الناشئة عن تنفيذ القرار ١٢٢٢ (١٩٩٩). ويتواصل التعاون بين البعثة وقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات من خلال عقد اجتماعات منتظمة.

ثانيا - الحالة في المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة

٤ - في الفترة الواقعة بين تقديم تقرير المورخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/16) وبدء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تحركها العسكري ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، ظلت الحالة في المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة مستقرة وخالية من أي توتر ذي أهمية. ومنذ ٢٤ آذار/ مارس، اشتدت حدة التوتر في المنطقة، لا سيما في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود). وفي ضوء الشواغل الأمنية الناشئة عن تحرك الناتو، جرى نقل مراقبي البعثة العسكريين، المقيمين في هرسك نوفو، إلى الجانب الكرواتي بصورة مؤقتة. ومع ذلك، تواصل البعثة القيام بدوريات محدودة على الجانب اليوغوسلافي، بالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة.

٥ - وكما يذكر، فإن المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة تتألف من منطقتين حددتهما الأمم المتحدة: منطقة مجردة من السلاح (ما يسمى "المنطقة الصفراء") ومنطقة تسيطر عليها الأمم المتحدة (ما يسمى "المنطقة الزرقاء"). واستمرت انتهاكات المنطقتين خلال الفترة المستعرضة، بما في ذلك الوجود الدائم للأفراد العسكريين اليوغوسلاف في المنطقة المجردة من السلاح، والقيود المفروضة من الطرفين على حرية حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. أما استمرار وجود شرطة الحدود اليوغوسلافية (من الجبل الأسود) والشرطة الخاصة الكرواتية في المنطقة المجردة من السلاح، مقارنة بوجودهما في المنطقة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة، فلا يشكل انتهاكا للنظام الأمني.

٦ - وأخطر انتهاك للمنطقة المجردة من السلاح هو استمرار وجود قوات الجيش اليوغوسلافي في الجزء الشمالي الشرقي من المنطقة. ونظرا للقيود المستمرة التي تفرضها السلطات اليوغوسلافية على حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، لا تزال البعثة غير قادرة على التأكد من قوام هذه الوحدات ونوعية أسلحتها. ومع أن السلطات اليوغوسلافية تمنع دخول هذه المنطقة دون قيود، فإنها كانت تسمح، حتى ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، بالزيارات المصحوبة بحراسة على الطريق الرئيسي فحسب، إذا ما أخطرت بذلك قبل ست ساعات على الأقل. وفي ١٠ آذار/ مارس، قدمت السلطات اليوغوسلافية طائرة هليكوبتر ساعدت كبير المراقبين العسكريين على مسح قطاع كبير من المنطقة المجردة من السلاح من الجو. ولم يثبت وجود عمليات انتشار عسكري جديدة. ولكن منذ ٢٤ آذار/ مارس، لم يتسن القيام بدوريات في تلك المنطقة. وفي ٩ نيسان/أبريل، لاحظت البعثة وجود مدفع مضاد للطائرات في دبليو بريغ في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود). ويشكل نصب سلاح كهذا في المنطقة المجردة من السلاح انتهاكا خطيرا للنظام الأمني المفروض من قبل الأمم المتحدة، يتوجب تداركه على الفور.

٧ - وكما جاء في تقرير السابق (S/1999/16، الفقرة ٦)، فإن تحسين التعاون بين كرواتيا والبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق قد أدى إلى أمور منها تيسير وصول البعثة إلى المواقع الكرواتية الكائنة في الجزء الشمالي الغربي من المنطقة المجردة من السلاح. ومع أن القيام بدوريات كان يتم في تلك المنطقة

دون عواثق بعد التوصل إلى اتفاق مع السلطات الكرواتية، فإن هذه السلطات منعت البعثة مرتين، فيما بعد، من القيام بدوريات في الجزء الشمالي من المنطقة المجردة من السلاح.

٨ - ولا تزال انتهاكات نظام التجريد من السلاح القديمة العهد على ما هي عليه في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة، على نحو ما جاء في تقريرتي^١ السابقين (انظر الوثيقتين S/1999/16 و S/1998/939). إذ يوجد بالمنطقة حوالي ٢٥ فرداً من أفراد الشرطة الخاصة الكرواتية في أربعة مواقع، كما يتمركز قرابة ٥ أفراد من شرطة الحدود اليوغوسلافية (من الجبل الأسود) في موقعين.

٩ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عقب ما أفيد به من توصل إلى اتفاق بين السلطات الكرواتية وسلطات الجبل الأسود، أبلغت كرواتيا مجلس الأمن بأنها قد قررت "إبقاء" نقطتي عبور الحدود عند دبيلي بريغ، بالمنطقة المجردة من السلاح، وفي طرف كيب كوبيلاً بالمنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة "مفتوحتين بصفة دائمة" (انظر الوثيقة S/1999/42). وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أبلغت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المجلس بأنها أرسلت مذكرة إلى السفارة الكرواتية ببلغراد تذكر فيها أنها "تعتزض على قيام جانب واحد بفتح أي نقطة لعبور الحدود"، إذ أن فتح نقاط لعبور الحدود بين بلدان متجاورة يفترض وجود اتفاق مشترك يحدد موضع هذه النقاط والنظام المتعلق بها. وبما أنه لم يبرم أي اتفاق من هذا القبيل، فإنها ترفض اقتراح جمهورية كرواتيا (انظر الوثيقة S/1999/84). وقد أدى فتح نقطتي العبور إلى زيادة حركة عبور المدنيين بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود)، ولا سيما عبر دبيلي بريغ.

١٠ - ومع أن فتح نقطة عبور عند دبيلي بريغ لا يشكل انتهاكاً للمنطقة المجردة من السلاح، وكان موضع ترحاب من مجلس الأمن في قراره ١٢٢٢ (١٩٩٩) باعتباره من التدابير المهمة لبناء الثقة في تطبيع العلاقات بين الطرفين، فإن فتح نقطة عبور عند المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة يشكل انتهاكاً للنظام الأمني. ولا تزال السلطات الكرواتية تسمح للمدنيين، بمن فيهم الكروات والسياح الأجانب، بدخول المنطقة لأغراض الاستجمام، وفي حالة المقيمين المحليين، بغرض العبور إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الجبل الأسود). أما سلطات الجبل الأسود - التي لم تكن تسمح حتى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لأي مدنيين بدخول المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة - فتسمح حالياً للمقيمين المحليين بالقيام بذلك بغرض العبور إلى كرواتيا. وعلاوة على ذلك، أقامت السلطات الكرواتية نقطة تفتيش مزودة بحراس في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة بالقرب من نقطة التفتيش التابعة للجبل الأسود الموجودة من قبل. ويشكّل إقامة نقطتي التفتيش، إلى جانب وجود حراسهما، انتهاكاً للنظام الأمني المفروض من قبل الأمم المتحدة. واعتباراً من ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩، تم تخفيض ساعات فتح نقطة العبور عند كيب كوبيلاً من ٢٤ ساعة إلى ٤ ساعات يومياً. ونتيجة لذلك، تمكنت البعثة من تقليص أنشطتها رصدها في كيب كوبيلاً بصورة تناسبية.

١١ - وتواصل قوارب الصيد الكرواتية واليوغوسلافية، وأحيانا قوارب الشرطة الكرواتية، انتهاك مياه المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة. ومنذ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩، حدث نقصان ملحوظ في عدد قوارب الصيد والنزهة في مياه بوكا كوتورسكا، وبالتالي كذلك في مياه المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة.

١٢ - ووفقا للممارسة المتبعة، واصلت البعثة الاحتجاج لدى السلطات في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك جمهورية الجبل الأسود، على انتهاكات المنطقة المجردة من السلاح والمنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة، وذلك للحض على زيادة احترام هاتين المنطقتين وزيادة حرية حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين. وتواصل البعثة تفسير حدود المناطق المخصصة للأمم المتحدة على النحو المحدد في تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٢، بغض النظر عن القرارات الانفرادية التي يتخذها طرف أو آخر بعدم احترام النظام الأمني المفروض من قبل الأمم المتحدة.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام أفراد كروات بإزالة الألغام على طول الطريق الواقع شمال دوبرافكا بالمنطقة المجردة من السلاح على الجانب الكرواتي. ومع ذلك، لم تقم كرواتيا أو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حتى الآن، بوضع برنامج شامل لإزالة الألغام في المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة. ونتيجة لذلك، لا تزال حالة حقول الألغام التي تم تحديدها على ما هي عليه إلى حد كبير.

ثالثا - التقدم المحرز نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض

١٤ - لا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا تبيان استعدادهما لتسوية نزاعهما حول بريفلانكا عن طريق مفاوضات ثنائية عملا باتفاق تطبيع العلاقات، الذي وقّعا عليه في بلغراد بتاريخ ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٦ (انظر الوثيقة S/1996/706، المرفق). وكما ذكر سابقا، قدمت كل من الحكومتين اقتراحا لتسوية النزاع (انظر الوثيقتين S/1998/533 و S/1998/632)، حيث عقد فريقاهما المتفاوضان حتى الآن أربع جولات من المحادثات: الأولى في زغرب يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والثانية في بلغراد يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والثالثة في زغرب يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، والرابعة في بلغراد يوم ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩. وبمقتضى الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٢٢ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إلى الطرفين "تقديم تقرير إلى الأمين العام مرة كل شهرين على الأقل عن حالة المفاوضات"، وافتني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا بتقييمهما لحالة المفاوضات عقب آخر جولة لهما من المحادثات (انظر الوثيقتين S/1999/291 و S/1999/313). إلا أن الطرفين لم يحققا، حتى الآن، أي تقدم ملموس نحو تسوية النزاع. وقد أعربا عن اعتزامهما مواصلة المناقشات في اجتماعات مقبلة لفريقيهما المتفاوضين، وكذلك عن طريق الاتصالات الثنائية الأخرى. ومع ذلك، لم يلتمس الطرفان، حتى الآن، مساعدة الأمم المتحدة في إيجاد تسوية سلمية لتلك المسألة.

رابعاً - ملاحظات

١٥ - يعتبر فتح نقطة عبور الحدود عند دبيلي بريغ تطورا محمودا، لأنه مكّن سكان البلدين المتجاورين من استئناف السفر - سواء لأغراض العمل أو السياحة - إلى منطقة كان يتعذر الوصول إليها حتى وقت قريب. إلا أن الفوائد التي ينتظر أن يسفر عنها فتح نقطة العبور هذه لم تتحقق بالكامل حتى الآن. فرغم أن نقطة العبور لا تزال مفتوحة، فإن حجم حركة العبور قد انخفض بدرجة كبيرة في الأسابيع الأخيرة. لذلك، فإن تحقيق الفوائد الاقتصادية المنتظرة سيستغرق وقتا أطول. ومن شأن حرية تدفق حركة العبور عبر دبيلي بريغ أن تكون بمثابة أحد التدابير الهامة لبناء الثقة، يمكن أن يساعد على استمرار المصالحة بين الطائفتين ويسهم في تطبيع العلاقات بين الطرفين. وأملنا الصادق هو إنهاء النزاع الحالي في منطقة بريفلانكا عن طريق التفاوض، بما ييسر استمرار عملية تطبيع العلاقات.

١٦ - ورغم أن فتح نقطة عبور الحدود عند دبيلي بريغ كان موضع احتجاج من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باعتباره استباقا لنتائج المفاوضات الجارية (انظر الوثيقة S/1999/84)، فإن السلطات اليوغوسلافية لم تتدخل لإغلاقها. ومع ذلك، فيما أن فتح نقطة عبور الحدود لم ينشأ عن اتفاق ثنائي بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإنني أحض الحكومتين على تقنين الوضع الراهن في إطار مفاوضاتهما الثنائية المستمرة المتعلقة ببريفلانكا، أو عن طريق اتصالات أخرى.

١٧ - ويشكل فتح نقطة محلية لعبور الحدود عند كيب كوبيل، في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة، انتهاكا سافرا للنظام الأمني المفروض من قبل الأمم المتحدة. ويؤسفني صدور هذا القرار الذي اتخذ في تجاهل لنظام أعرب عن تأييده في تقارير متعاقبة للأمين العام، وفي قرارات مجلس الأمن، ومن قبل الطرفين. ويفيد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أن مستوى حركة العبور المحلية المارة عبر نقطة عبور الحدود عند كيب كوبيل لا يذكر بالمقارنة بحجم حركة العبور عند دبيلي بريغ. وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص المارين عبر المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة يمكنهم بسهولة استخدام معبر دبيلي بريغ. وهذا يدل على أن قرار فتح نقطة عبور عند كيب كوبيل كانت وراءه دوافع سياسية، ولم يكن الغرض منه زيادة الاستقرار وحرية الحركة في المنطقة.

١٨ - والبعثة ملزمة، بمقتضى ولايتها، بتسجيل دخول كل فرد مدني غير مصرح له إلى المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة - التي تشمل منطقة كيب كوبيل ونقاط التفتيش المزودة بحراس من شرطة الحدود الكرواتية وشرطة حدود الجبل الأسود عند تلك النقطة - على أنه انتهاك. غير أن كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يمكنهما القيام، بناء على تقديرهما، بإبرام اتفاق ثنائي لإعادة تعريف النظام الأمني، بحيث لا يسفر فتح نقطة لعبور الحدود عند المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة عن انتهاك للنظام الأمني القائم. وريثما يقوم الطرفان بإبلاغ الأمم المتحدة رسميا بأنهما قد توصلا إلى اتفاق كهذا، ستظل البعثة تبليغ عن تشغيل نقطة عبور الحدود عند كيب كوبيل على أنه انتهاك للنظام

الأمني. ولتجنب انتهاك كهذا، يمكن إغلاق نقطة العبور إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

١٩ - ومما يثلج صدري أن المناقشات الثنائية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مستمرة. بيد أن من المخيب للآمال بشدة عدم إحراز قدر كبير من التقدم، حتى بعد انقضاء ما يزيد على ستة أشهر منذ بدء المفاوضات حول هذه المسألة وانعقاد أربع جولات من المحادثات. وأحضر هنا الطرفين، مرة أخرى، على التفاوض بصورة بناءة على إيجاد تسوية سلمية لنزاعهما. وإنني أدرك القيود التي فرضت على هذه العملية نتيجة للأحداث الجارية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. بيد أن هذه القيود لا يجب أن يستغلها هذا الطرف أو ذاك لتحقيق هدف خارج عن إطار المفاوضات الثنائية، على النحو المحدد في اتفاق تطبيع العلاقات. وأحضر الطرفين على إبداء ضبط النفس، مع الإبقاء على عزمهما على السعي نحو إيجاد تسوية عن طريق التفاوض. كما أجدد هنا تعهدي السابقة (انظر الوثائق S/1999/16 و S/1998/939 و S/1997/1019) بوضع كل إمكانيات الأمم المتحدة، بما فيها مساعي الحميدة، تحت تصرفهما إذا احتاجا إلى المساعدة في بحثهما عن تسوية سلمية لنزاعهما.

٢٠ - ومع أن الطرفين قد أقاما اتصالات منتظمة مع كبير المراقبين العسكريين وواصلتا التعاون مع البعثة بوجه عام، فإن البعثة لم تتمكن من القيام بدوريات في كامل المنطقة التي تقع تحت مسؤوليتها على الجانبين. لذلك، أطلب إلى سلطات كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تسمح لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين بحرية دخول جميع مناطق المنطقة المجردة من السلاح في أي وقت. فمن الجلي أن البعثة قد قامت، بوجودها في الميدان، بدور رئيسي في تهيئة جو يمكن فيه التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. فوجودها في هذا الوقت يساعد أيضا على تخفيف حدة التوترات التي قد تنشأ نتيجة لأحداث تجري في أماكن أخرى من المنطقة. وأحضر الطرفين على الاستفادة الكاملة مما أشاعه وجود البعثة في المنطقة من تثبيت للاستقرار لاستئناف مناقشاتهما بسرعة بغية إيجاد حل مقبول للطرفين لنزاعهما، ولإبقائي على علم بالتقدم المحرز في محادثاتهما، على نحو ما طلب مجلس الأمن في قراره ١٢٢٢ (١٩٩٩).

٢١ - وفي الختام، أود أن أشيد بكبير المراقبين العسكريين وأفراد البعثة، رجالا ونساء، الذين ساعدت جهودهم الجماعية على صون السلم والأمن في المنطقة التي تقع تحت مسؤوليتهم، والذين ساعدوا في إيجاد الظروف التي يمكن للمفاوضات السياسية أن تكلل في ظلها بالنجاح.

المرفق

تكوين وقوام العناصر العسكرية في بعثة مراقبي الأمم
المتحدة في بريفلانكا حتى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الجنسية	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	١
الأرجنتين	١
الأردن	١
إندونيسيا	٢
أوكرانيا	١
أيرلندا	١
باكستان	١
البرازيل	١
البرتغال	١
بلجيكا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
السويد	١
سويسرا	١
غانا	٢
فنلندا	١
كندا	١
كينيا	١
النرويج	١
نيبال	١
نيجيريا	١
نيوزيلندا	٢
المجموع	٢٧

— — — — —